

بعض الآليات لمكافحة الفساد الإداري في الدول العربية

Some mechanisms to combat administrative corruption in Arab countries

قهواجي عبد الحق^{1*}، عباس حمزة²، زايدي أمال³¹ جامعة الجلفة، (الجزائر)، kahouadjibdelhak325@gmail.com² جامعة الجلفة، (الجزائر)، abbas.hamza@gmail.com³ جامعة الجلفة، (الجزائر)، amelzaidi@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/01/15

تاريخ القبول: 2026 / 01 / 11

تاريخ الاستلام: 2026/01/07

ملخص:

عانت العديد من المجتمعات الحديثة من مشاكل الفساد الإداري، وسعت جاهدة للتخلص منه ومعاقبة المسؤولين عنه، لأنه يشكل عائقا كبيرا أمام التقدم والتطور الصحي. قامت السلطات التشريعية في هذه الدول بدور فعال في جهود محاربة الفساد الإداري، حيث تولت مسؤوليات التشريع ومراقبة جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة التنفيذية. في دراستنا هذه، انصب تركيزنا على قضية مهمة تتعلق بمدى كفاءة الآليات القانونية التي وضعها المشرع لمكافحة الفساد الإداري.

وصلنا إلى أن الإجابة على هذه القضية ليست بالأمر السهل كما يعتقد البعض، بل تتطلب تحليلا شاملا ودقيقا لظاهرة الفساد الإداري، بما يخص تعريفها وأسبابها وآثارها. فبدون تحليل سليم، من الصعب تحديد العلاج المناسب. كما يتطلب الأمر البحث في الأطر القانونية لمواجهة الفساد الإداري، سواء من حيث الجوانب الموضوعية أو الإجراءات، لأن هذه النقاط تعتبر من الأسس المهمة في سياسة مواجهة هذه الظاهرة.

ويجب أيضا استعراض الآليات الإدارية والرقابية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري، مع مراعاة كلا النوعين من الآليات الإدارية، سواء كانت خاصة أو عامة، بالإضافة إلى الأجهزة المختلفة العاملة في مجال مكافحة الفساد الإداري بالنسبة للآليات الرقابية.

كلمات مفتاحية: التجارب الدولية، مكافحة الفساد، الفساد.

Abstract:

Many modern societies have suffered from problems of administrative corruption and have strived to eliminate it and punish those responsible, as it constitutes a major

obstacle to healthy progress and development. The legislative authorities in these countries have played an active role in efforts to combat administrative corruption, assuming legislative responsibilities and monitoring all state institutions, including the executive branch.

In this study, our focus was on an important issue related to the efficiency of the legal mechanisms established by the legislator to combat administrative corruption.

We have come to the conclusion that answering this issue is not as easy as some believe, but rather requires a comprehensive and accurate analysis of the phenomenon of administrative corruption, with regard to its definition, causes and effects. Without proper analysis, it is difficult to determine the appropriate treatment. It also requires research into the legal frameworks to confront administrative corruption, both in terms of substantive aspects and procedures, because these points are considered important foundations in the policy of confronting this phenomenon.

The administrative and oversight mechanisms for combating administrative corruption must also be reviewed, taking into account both types of administrative mechanisms, whether private or public, as well as the various agencies working in the field of combating administrative corruption in relation to oversight mechanisms.

Keywords: Corruption ,Combating Corruption, International Experience.

مقدمة

تأثرت المجتمعات بشدة بفكرة السيطرة على الموارد، مما أدى إلى ظهور ظواهر تتعارض مع القيم والمبادئ الإنسانية العالية، ومن أبرز هذه الظواهر هو الفساد الإداري.

إن الفساد الإداري ظاهرة مستشرية لا تعرف الحدود، فهي تؤثر على جميع الدول بلا استثناء، ولم تقتصر على المجتمعات المتقدمة أو النامية، بل هي مرتبطة بوجود الإنسان منذ الأزل، حيث تفاقمت الأمور في الآونة الأخيرة.

لقد تزايد انتشار هذا النوع من الفساد في الدول العربية، حيث تفتقد هذه البيئة إلى أساليب الحكم الديمقراطي وما يستلزمه من شفافية تضمن رقابة مستمرة على أداء الإدارات. كما تسود في المؤسسات الحكومية قواعد بيروقراطية، وتعاني المجتمعات من انعدام التوازن بين دخل الأفراد واحتياجات الحياة مما يشجع الناس، خاصة العاملين في القطاع العام، على اتباع طرق غير قانونية لتحقيق أهدافهم المالية.

لا تنحصر آثار الفساد في سلبياته على قطاع معين، وإنما تمتد لتشمل جميع أفراد المجتمع ومجالاته، حيث تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة، مما يعرقل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الظاهرة في تفكيك النسيج الاجتماعي، وتخلق سلوكيات غير مقبولة في المجتمعات التي تسعى للحفاظ على قيمها. تأثيرها يصل أيضاً إلى الحياة السياسية التي تتزعزع فيها قواعد اللعبة، حيث تظهر أنظمة تعتمد على المال والرشوة.

نتيجة للانفتاح العالمي وتلاشي الحدود بين الدول، مع ظهور ما يعرف بظاهرة "الفساد"، أصبح الفساد يتجاوز الحدود بواسطة جرائم منظمة لا يمكن أن يرتكبها فرد واحد، بل تحتاج إلى مجموعات منظمة تدعمها مؤسسات متعددة الجنسيات مما يجعل تحديد هوية أو جنسية هذه الظاهرة أمراً معقداً.

استجابة لذلك، بدأت دول وحكومات ومؤسسات وأفراد يدركون هذا الوباء الذي يهدد العالم ويسبب عواقب أمام التطور والإصلاح. لذا، نشطت الجهود لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

من أهم الطرق المتبعة في هذا الإطار هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تم تصميمها لتحديد هذه الظاهرة وشرح كيفية الوقاية منها والإجراءات اللازمة لمكافحتها. وقد قامت العديد من الدول بتوقيع الاتفاقية والمصادقة عليها، مما يلزمها بالقيام بكل ما تضمنته من خطوات لمكافحة الفساد، وقد قامت مصر بتصديق هذه الاتفاقية في إطار جهودها للحد من هذه الظاهرة.

وبما أن تحليل ودراسة هذه الظاهرة تعتبر ضرورية لإيجاد الحلول المناسبة، سنقوم في هذا البحث بتناول الفساد الإداري من منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفصل الأول، مع تحليل ومقارنة ما يقدمه الواقع من ظواهر وما تحدده الاتفاقية من أحكام. بعد ذلك، سنستعرض في الفصل الثاني الأنظمة العربية وما اتخذته من إجراءات تشريعية وآليات لمواجهة الفساد الإداري.

1 - أهمية الموضوع:

يمكن فهم أهمية موضوع "بعض الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الدول العربية" من جانبين: علمي ونظري وأيضاً عملي وتطبيقي كما يلي:

أ. الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في أنه يسعى لدراسة وتحليل ظاهرة الفساد الإداري. يشمل ذلك التعرف على طبيعة الفساد وأشكاله وأسبابه وتأثيراته، لأن فهم المشكلة يعد الخطوة الأولى نحو مكافحتها.

كما تظهر الأهمية الأساسية للدراسة في سعيها لكشف الإجراءات والآليات القانونية التي وضعها المشرع لمواجهة الفساد الإداري. لن يتم ذلك إلا من خلال معرفة الاستراتيجية التي اعتمدها المشرع لمواجهة هذه الظاهرة المتفشية في الجزائر، وهذا يتطلب أيضاً استعراض السياسة الجنائية التي اتبعها المشرع بحسب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات الصلة. فضلاً عن ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار دور الآليات الإدارية في الحد من الفساد الإداري ومحاربه، وخصوصاً في مجالات الوظيفة العامة والمشتريات العامة، مع مراعاة كذلك دور الجهات الرقابية المتخصصة وغيرها في تقليص هذه الظاهرة ومواجهتها.

ب. الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في خطر ظاهرة الفساد الإداري وتأثيراتها السلبية على مختلف الجوانب. تزداد خطورة هذه المشكلة خصوصاً عندما تتعلق بالجريمة المنظمة. أصبح الفساد الإداري في الدول العربية من التحديات الرئيسية أمام الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة وتحقيق الحوكمة الرشيدة، مما يتطلب تركيزاً خاصاً على هذه الظاهرة، وهذا يستدعي المزيد من البحث والدراسة ومن هنا تأتي الأهمية العملية للموضوع

2 - أسباب اختيار الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأسباب التي تتراوح بين الذاتية والموضوعية:

1. الذاتية:

-زيادة المعرفة الثقافية حول ظاهرة الفساد.

-التعمق في واقع الفساد الإداري.

-المساهمة، ولو بشكل بسيط، في ملء الفراغ الموجود في الدراسات الأكاديمية.

2. الموضوعية:

-توضيح الإطار المفاهيمي والفساد الإداري، وفهم الحقيقة وراء هذه الظاهرة.

-التعرف على الأسباب والمراحل والسمات المرتبطة بالفساد الإداري في العالم العربي.

-الإلمام بالقوانين والنصوص ذات الصلة.

-فهم الجهود التي تبذلها الدول العربية في هذا المجال.

3 -صعوبات دراسة:

-هناك نقص في المواد التي تركز على دراسة الفساد الإداري.

-كما أن قلة الوقت لم تساعدنا.

-تحتوي الكتب على معلومات متكررة تتعلق بمفهوم الفساد الإداري.

-لا يوجد مراجع تستطيع تشخيص الفساد الإداري في الدول العربية.

-المصادر المعنية بهذا الموضوع نادرة

4. -أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في شرح الأساليب القانونية المستخدمة لمكافحة الفساد الإداري في الدول العربية. كما تشمل أيضاً أهدافاً ثانوية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. تقديم تحليل مميز لمشكلة الفساد الإداري.

2. مراجعة وتقييم السياسات الجنائية والإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري.

3. تحليل دور الهيئات المختصة في مكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى توضيح دور الكيانات الأخرى المعنية.

4. تحديد المعوقات والعقبات التي تمنع نجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري.

5. استكشاف الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تخفيف الصعوبات التي تواجه مكافحة الفساد الإداري.

6-المنهج المتبع:

نظراً لطبيعة الموضوع ولتحقيق الأهداف المحددة، قررنا أن يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي.

-المشكلة:

من هنا، يمكننا طرح المشكلة التالية:

-هل توجد وسائل لمواجهة الفساد الإداري في الأنظمة العربية؟

قررت أيضاً طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-هل يمكن اعتبار الفساد الإداري في الأنظمة العربية نتيجة للاستعمار؟

-هل الفساد الإداري له أشكال وأوجه متعددة؟

الخلفية النظرية للموضوع:

الفساد الإداري وأشكاله

المناقصات الحكومية تمثل مجالاً واسعاً يتواجد فيه الفساد الإداري وشتى مظاهره بسبب ارتباطها بالموارد العامة. ومن أجل حماية هذه الموارد والحفاظ عليها من فقدان أو الإسراف، أعطى المشرع أهمية خاصة لهذا الموضوع في خطة مواجهة الفساد في هذا القطاع. حيث تم تخصيص ثلاث مواد كاملة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لهذه القضايا.

مفهوم الفساد الإداري

تعددت التعريفات التي تم تقديمها لشرح مفهوم الفساد الإداري، ويعود ذلك إلى تنوع المدارس الفلسفية التي تناولت هذا الموضوع. ويرجع اختلاف هذه المدارس إلى تنوع الأفكار والثقافات والتوجهات لدى روادها من كتاب ومنظرين وعلماء. يعرف الفساد الإداري بشكل عام بأنه "التأثير غير الشرعي على القرارات العامة". وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنه "أي فعل يتضمن إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية سواء لنفسه أو لجماعته". ومع ذلك، فإن معظم التعريفات تتفق بشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها على جميع مستويات الحكومة ومؤسساتها وهيكلها التنظيمية. وهذا يُعتبر ظاهرة وبائية في العديد من دول العالم. ومن أبرز المناهج الفكرية لدراسة الفساد الإداري هي:

1. المنهج القيمي: يركز هذا الأسلوب على التنظيم عندما يحدد معنى الفساد الإداري. بناءً على ذلك، يتم تعريف الفساد الإداري بأنه "نقص القيم لدى الأفراد، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على الوفاء بالتزامات الشخصية التي تخدم المصلحة العامة".

يعرف أيضاً بأنه "فقدان القوة القيمية مما يؤدي إلى ضعف فعالية المؤسسات الحكومية". وقد أكدت التعريفات السابقة على العلاقة القوية بين النظام القيمي والانحرافات التي تحدث في إجراءات العمل، وكذلك تجاهل المصلحة العامة من أجل تحقيق مصالح قد تكون فردية أو جماعية. ورغم ما توضحه التعريفات السابقة التي تعتمد على المنهج القيمي، إلا أن هناك بعض الانتقادات لهذا المنهج، وأحد أهمها هو :

1م يتم تحديد نوع النظام القيمي الذي يمكن أن يتم الابتعاد عنه، هل هو نظام عالمي يُعتبر شريعياً ومعروفاً على نطاق واسع أم أنه أي نظام قيمي يستخدم في مجتمع ما. إذا كان النظام عالمياً، فإن تحديد أسسه ومعامله بدقة يصبح صعباً، أما إذا كان المقصود أي نظام قيمي يتبعه المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى مفاهيم نسبية متغيرة بسبب الاختلافات بين الأنظمة القيمية التي تتبناها الجهات الإدارية في مختلف دول العالم.

2. ومن أهم ما يؤخذ عليه أيضاً هو عدم ثبات مفهوم القيم ونسبيته وصعوبة التحقق منه. طبقاً لهذا الإطار، فإن الانحراف في القيم والذي يظهر في سلوكيات تخالف النظام السلوكي المعتمد داخل الجهاز الإداري يؤدي إلى ظهور ظاهرة سلبية تعرف بالفساد الإداري.

2. منهج المراقبة الوظيفية ظهر هذا المنهج لشرح فكرة الفساد الإداري نتيجة للانتقادات التي وُجّهت للنهج القيمي. ويشدد معظم الكتاب والمفكرين في هذا المجال على أن الفساد الإداري يعني "السلوك الذي ينحرف عن المسؤوليات الرسمية بسبب اعتبارات خاصة مثل المصالح المالية والمكاسب الاجتماعية أو القيام بمخالفات قانونية لأسباب شخصية". وهذا التعريف يتماشى مع ما قاله بعض الباحثين عن الفساد الإداري، حيث عُرف بأنه "الحالة التي يتلقى فيها الموظف تحفيزات غير قانونية، سواء كانت مادية أو غير مادية، للقيام بعمل ما لصالح من يقدم تلك التحفيزات مما يسبب ضرراً للمصالح العامة". .. بهذا الشكل، يمكن اعتبار أن هذا الأسلوب قد وضع أسساً يمكن قياسها بشكل ما، ويتسم بسهولة أكبر في التحقق مقارنة بالأسلوب القيمي. هنا يظهر السبب وراء وضوح الفساد الإداري وفقاً لهذا الأسلوب، إذ يتمثل في تصرفات غير صحيحة تتعارض مع قواعد العمل وإجراءاته المعمول بها في النظام الإداري، وهذا يحدث نتيجة حصول الموظفين المعنيين على إغراءات من قبل جهات وأطراف أخرى. ورغم الفوائد التي يقدمها هذا الأسلوب، فإنه يحتوي على بعض السلبيات، وأهمها:

1- يمكن أن لا يرتبط حدوث الفساد الإداري فقط بالحوافز غير القانونية التي تُمنح من قبل أطراف خارجية، بل قد تكون هناك دوافع شخصية لدى الموظفين تساهم في حدوثه بشكل يعود عليهم بالنفع .

قد لا يكون السبب الرئيسي وراء انتشار الفساد الإداري هو نقص في القواعد والأحكام الخاصة بالعمل في المؤسسات الحكومية، بل قد يكون هناك أسباب أخرى مرتبطة بالقيم. ورغم ما عرضه المنهج السابق، فإنه لم يخلو من الأخطاء.

منهج اللامعدلين: يعد هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة التي توضح فكرة الفساد الإداري. لقد استند على المنهج القيمي أيضاً في وضع بعض المفاهيم، حيث يعتبر من المستحيل تجاهل المنهج القيمي. يعتمد مؤيدو هذا الأسلوب في أفكارهم على أن "الفساد الإداري ليس مجرد تصرفات فردية بل ينطلق من أبعاد أكثر، بحيث يصبح ظاهرة نظامية تسعى إلى تثبيت الذات واستمرارها بدلاً من التركيز على الجهد الفردي مع تطور المجتمع". .. وفقاً لهذه الطريقة، يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه نتيجة لتوجهات وسلوكيات متجذرة، لا توجد فقط في الهياكل الإدارية، بل تشمل المجتمع بشكل عام، وأنماط الحضارة، بالإضافة إلى أفكار ومشاعر الموظفين المدنيين والمواطنين .

يمكن تقديم التعريف التالي للفساد الإداري: هو مشكلة سلبية تنتشر داخل المؤسسات الإدارية، وتأخذ أشكالاً متعددة تتحدد بحسب الثقافة السائدة في المجتمع وفي المنظمة وفي القيم الاجتماعية. هذه الأشكال ترتبط بمظاهر متنوعة مثل الرشوة، والعلاقات الأسرية، والوساطات، والصدقات، وتظهر نتيجة لعوامل مختلفة. الهدف الأساسي لهذه الممارسات هو إحداث انحراف عن المسار الصحيح للمؤسسة لتحقيق أهداف غير قانونية، سواء كانت فردية أو جماعية. يمكن وصف ظاهرة الفساد الإداري بما يلي:

- 1 - سلوك سلبى يؤدي إلى الاستخدام السيئ للسلطة الرسمية، مخالفاً الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية.
- 2 - تأثيرها يمتد إلى تحقيق الأهداف العامة بسبب آثارها السلبية على النظام الإداري.
- 3 - ونتيجة لانحرافات سلبية، ستؤدي إلى آثار سلبية على النظام الإداري، وقد يتحمل موظفو الجمهور هذه الأعباء.

4- يمكن أن تحدث هذه المشكلة بشكل فردي أو في شكل جماعات.

5- تهدف إلى إحداث انحراف في المسار السليم للنظام الإداري لتحقيق أهداف غير قانونية.

6- يمكن أن تعود بالنفع غير المشروع على الفرد الذي يقوم بها، وليس بالضرورة أن تكون هذه المنافع مالية.

أشكال الفساد الإداري

الفساد الإداري له أشكال متعددة. وفقاً لتقرير الندوة الإقليمية التي نظمتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تم التعرف على ثلاثة أنواع رئيسية من الفساد الإداري. كل نوع منها يتضمن ثلاث ممارسات فرعية، كما هو موضح أدناه .:

1. وفقاً للرأي العام:

1. ابيض.

2. اسود.

3. رمادي.

2. وفقاً للممارسة:

1. الاستخدام الخاطئ للنظام.

2. التصرف غير النزيه في الصلاحيات.

3. أفعال تخالف القوانين.

3. وفقاً للغرض:

1. استغلال الممتلكات العامة لتحقيق الفوائد الشخصية.

2. دعم الأهل والأصدقاء.

3. السلب العام.

إن تصنيف أنواع الفساد الإداري بحسب الرأي العام يعني تبني الرأي العام كمرجع لتصنيف نوع الظاهرة السلبية القائمة، والآتي شرح عن كل ممارسة ضمن أشكال الفساد الإداري بحسب الرأي العام .:

1 -الفساد الأبيض: وهذا يعني وجود توافق كبير من قبل الشعب والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على قبول واستحسان العمل أو التصرف المقصود.

2 -الفساد الأسود: ويشير إلى اتفاق الشعب والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف رديء معين .

3 - الفساد الرمادي : وسمي بالفساد الرمادي لعدم إمكانية حسابه على أي نوع من النوعين السابقين . ويرجع سبب ذلك إلى غياب التوافق من عدمه حول عمل أو تصرف معين بين الشعب والموظفين.

كما أن الفساد الإداري وفقاً للممارسة يأخذ الأشكال التالية:

1 . سوء استعمال الروتين : إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استعمال الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير القانونية من أجل الحصول على خدمة ما أو إنجاز بأقل جهد أو كلفة.

2 . الممارسة غير النزيهة للصلاحيات: إن الممارسة غير النزيهة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تدفعه إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاعتماد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.

3 - ممارسات منافية للقانون : ويعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه، الهدف من هذه الممارسات المخالفة للقانون هو تحقيق مكاسب شخصية بعيداً عن المصلحة العامة، أما بالنسبة للفساد وفقاً للغرض فيأخذ الأشكال التالية والتي ركزت عليها الندوة التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة :

1- الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية، وأمثلة على ذلك:

- الغش في تقييم وجمع الضرائب.

أ- إقامة مشاريع وهمية.

ب- التدخل في سير العدالة.

2 - الفساد الناتج عن خدمة الأهل والأصدقاء، ومن أمثلته:

أ- اختراق القوانين المتبعة للحصول على منفعة شخصية.

ب- تجاهل الأنشطة غير النظامية لصالح الأقارب والأصدقاء.

ت- تقديم تسهيلات غير قانونية.

3 - الفساد الناتج عن السرقة العامة، مع أمثلة على ذلك:

ث- التلاعب بالأسعار.

ج- التلاعب بالرواتب.

ح- التلاعب بنظم المكافآت والحوافز.

رغم تنوع أشكال الفساد الإداري، فإن معظم هذه الأشكال تمثل ظاهرة واحدة تعكس ممارسات غير قانونية. من وجهة نظر الباحث، فإن أنواع الفساد الإداري تمثل بشكل كبير ممارسة شائعة في المؤسسات العراقية، ويرجع السبب في ذلك إلى قيم ثقافية واجتماعية، بالإضافة إلى أسباب سياسية واقتصادية.

وبسبب تنوع أشكال الفساد الإداري، فإن تصنيفاته تختلف، وهي كالآتي:

- الرشوة: أي كسب أموال أو منافع أخرى من أجل إنجاز عمل أو التوقف عن إنجازه بشكل مخالف للقوانين.
 - المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح شخص أو جهة تنتمي لها، مثل حزب أو عائلة، دون استحقاق.
 - المحاباة: أي تفضيل جهة معينة على أخرى للحصول على منفعة معينة بشكل غير عادل.
 - الواسطة: أي التدخل لمصلحة شخص أو مجموعة دون الالتزام بالمعايير المطلوبة مثل تعيين شخص غير كفء بسبب القرابة أو الانتماء الحزبي.
 - نهب المال العام: أي الاستيلاء على أموال الدولة والتصرف بها بطرق غير قانونية تحت مسميات مختلفة.
 - الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين بسبب العمل لمصالح تتعلق بوظيفة الشخص المتورط في الفساد.
- ومن أبرز أشكال الفساد الإداري المنتشرة في بعض المؤسسات العراقية هو انشغال المسؤولين لدرجة ترك إدارة وزاراتهم أو إدارتهم لموظف واحد، مما يجعل بعض الموظفين أكثر أهمية من رؤسائهم. وهنا يبدأ الفساد الإداري بسبب غياب المراقبة، بحيث يتم إخفاء العديد من القضايا الهامة عن المسؤولين حتى تحدث كارثة أو تأتي مساءلة من أعلى ..

أسباب الفساد الإداري وأثاره

الفساد هو بلاء يضر بالمجتمع الحديث وهو ظاهرة وبائية تفشت في عدة مؤسسات حكومية بسرعة البرق بسبب الظروف التي يشهدها المجتمع، وربما نتج عن تراكمات واجهها المجتمع بسبب البعد عن التدين وضعف الوازع الديني، فضلاً عن أسباب أخرى سنقوم بذكرها. لذا، كان من الضروري أن نبين ماهية الفساد، وما أسبابه ومظاهره، وأخيراً كيف نساهم في القضاء عليه.

أسباب الفساد الإداري

من الواضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور وتحقيق الفساد في مختلف المجتمعات. قائمة من الباحثين والخبراء في الإدارة والسلوك التنظيمي تشير إلى وجود ثلاث مجموعات تحدد هذه الأسباب، وهي:

1. وفقاً لرأي المجموعة الأولى:

1. أسباب حضرية.

2. أسباب سياسية.

2. وفقاً لرأي المجموعة الثانية:

1. أسباب هيكلية.

2. أسباب قيمية.

3. أسباب اقتصادية.

3. وفقاً لرأي المجموعة الثالثة:

1. أسباب بيولوجية وفيزيولوجية.

2. أسباب اجتماعية.

3. أسباب مركبة.

فيما يلي توضيح لآراء كل مجموعة:

1. أسباب الفساد الإداري وفقاً لرأي المجموعة الأولى:

1. الأسباب الحضرية: تشير إلى أن ظاهرة الفساد الإداري تظهر نتيجة وجود فجوة كبيرة بين القيم السائدة في المجتمع والقوانين السارية في أجهزة الدولة، وهذا قد يؤدي إلى حدوث ممارسات تتعارض مع القوانين كاستجابة طبيعية للنظام القيمي الحضاري. يعد التجاوز عن القيم الرسمية محاولة لتقليل هذه الفجوة.

2. الأسباب السياسية: تشير إلى أن قلة تأثير القنوات غير الرسمية على اتخاذ القرارات الإدارية، وضعف العلاقة بين الإدارة والجمهور، وتفشي الولاءات الجزئية، تسبب في ظهور الفساد الإداري.

2. أسباب الفساد الإداري وفقاً لرأي المجموعة الثانية: يسلط الضوء على أهم الأسباب في كتابه (الفساد في الحكومة) وهي:

1. أسباب هيكلية: ترجع إلى الهياكل الإدارية القديمة التي لم تتغير رغم التطورات الحديثة وطموحات الأفراد، مما يجبر العاملين على اتباع طرق مفسدة لتجاوز هذه الهياكل وما يصاحبها من مشكلات.

2. أسباب قيمية: يتولد الفساد الإداري نتيجة انهيار النظام القيمي للفرد أو الجماعة.

3. أسباب اقتصادية: من أبرز هذه الأسباب عدم العدالة في توزيع الثروة مما يخلق تبايناً بين الفئات الثرية والمحرومة.

3. أسباب الفساد الإداري وفقاً لرأي المجموعة الثالثة: تشير إلى أن أبرز الأسباب هي:

1. أسباب بيولوجية وفيزيولوجية: تتعلق بالوراثة وتأثيرات حياة الفرد السابقة على سلوكياته.

2. أسباب اجتماعية: تنجم عن التأثيرات الناتجة عن البيئة الاجتماعية.

3. أسباب مركبة: تنشأ نتيجة تفاعل الأسباب البيولوجية والاجتماعية السابقة.

يمكن تلخيص الأسباب العامة لهذه الظاهرة كالتالي:

1. انتشار الفقر والجهل ونقص الوعي بالحقوق الشخصية، بالإضافة إلى تفشي القيم التقليدية والروابط الأسرية.

2. عدم الالتزام بمسألة فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، مع هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية، مما يؤدي إلى انتهاك مبدأ الرقابة المتبادلة، فضلاً عن ضعف القضاء وغياب استقلاليته.

3. ضعف أجهزة المراقبة في الدولة وخضوعها لسلطة غير مستقلة.

4. تزايد فرص الفساد خلال الفترات الانتقالية التي تشهد تغيرات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى نقص البناء المؤسسي والقانوني الذي يساعد الفاسدين.

5. ضعف الخدمات العامة والمؤسسات التي تقدم الخدمات للمواطنين.

6. غياب القواعد المكتوبة والإجراءات والسلوكيات للموظفين في القطاعات العامة والخاصة، مما يفتح المجال أمام الفساد.
7. نقص حرية الإعلام وعدم وجود وسائل تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات العامة.
8. التأثيرات الخارجية للفساد، التي تنشأ بسبب المصالح التجارية مع شركاء خارجيين واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على مزايا داخل الدولة.

آثار الفساد الإداري

للفساد مجموعة من النتائج السلبية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

-تفشي الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية ونقص المساواة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تدني مستوى معيشة الشرائح الكثيرة في المجتمع بسبب تركّز الثروات والسلطات في يد قلة من الناس.

-هدر أموال الدولة التي يمكن أن تُستثمر في مشاريع تفيد المواطنين، حيث تُستغل لصالح مصالح شخصية، مما يلحق أضرارًا كبيرة بالفئات المهمشة.

-يظهر تأثير الفساد على الطبقات المحرومة، إذ ينجم عن ذلك فقدان الثقة في النظام السياسي والاجتماعي، مما يُفضي إلى نقص الإحساس بالمواطنة والانتماء، ويؤدي إلى هجرة الكفاءات التي تبحث عن فرص خارج وطنها، مما يؤثر سلبًا على التنمية والاقتصاد.

فيما يتعلق بعواقب الفساد الإداري، فإن آراء المؤلفين في مجال الإدارة تختلف حول هذا الموضوع. بعضهم يشير إلى أن الفساد الإداري يحمل عواقب سلبية فقط مثل (Carino)، بينما يُظهر آخرون أن له آثارًا سلبية وإيجابية مثل (Osterfeld). الباحث يؤيد الرأي الأول حيث يرى أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج كالتالي:

1. تأثير الفساد على الجوانب الاجتماعية: تتباين وجهات نظر مؤلفي الإدارة بشأن آثار الفساد، فبعضهم يعتبره سلبياً فقط كما أشار (Carino)، في حين يُبرز آخرون الجوانب الإيجابية أيضاً كما فعل (Osterfeld). الباحث يميل إلى الرأي الأول حيث يقتنع بأن الفساد يحمل عواقب كبيرة على مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2. تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: يتسبب الفساد في عواقب سلبية متعددة على التنمية الاقتصادية، مثل:

-الإخفاق في جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال المحلية.

-إهدار الموارد نتيجة خلط المصالح الشخصية بالمشاريع العامة، مما يُثقل كاهل الخزينة العامة بعواقب الفساد.

-الفسل في الحصول على مساعدات دولية بسبب السمعة السيئة للنظام السياسي.

-مغادرة الكفاءات الاقتصادية بسبب نقص التقدير والتميز في تعيين المناصب.

3. تأثير الفساد على النظام السياسي: الفساد يترك آثارًا ضارة على النظام السياسي بشكل عام، سواء من حيث مصداقيته أو استقراره أو سمعته، ومن هذه الآثار ما يلي:

• يعوق قدرة النظام على ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق المواطنين الأساسية، مثل الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، ويقلل من الشفافية والانفتاح.

• يسبب اتخاذ قرارات مهمة بناءً على مصالح فردية دون التركيز على المصلحة العامة.

• يؤدي إلى نشوب صراعات كبيرة عندما تتعارض المصالح بين مجموعات مختلفة.

• يساهم في خلق جو من النفاق السياسي نتيجة لشراء الولاءات السياسية.

• يضعف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بينما يعزز دور المؤسسات التقليدية.

• يؤثر سلباً على سمعة النظام السياسي وعلاقاته مع الدول الخارجية، خاصة تلك القادرة على تقديم الدعم المالي، مما يجعل هذه الدول تفرض شروطاً قد تضر بسيادة البلاد مقابل مساعداتها ..

• تضعف المشاركة السياسية بسبب فقدان الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة المراقبة والمسؤولية.

كما أظهرت بعض الدراسات أن تأثير الفساد على التطور الاقتصادي كبير للغاية، إذا تم فحص مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وخلص إلى أن الفساد يقلل الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تقليل معدل الإنفاق على الخدمات العامة.

آليات مكافحة الفساد

إن تعقيد ظاهرة الفساد الإداري واحتمال تغلغلها في جميع جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كل مفاصل الحياة، فقد أقرت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أبرزها هي :

المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

النزاهة: هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والتفاني والاحترافية في العمل، وبالرغم من التشابه بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يرتبط بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

وان آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر رئيسية في إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري وتمثل الإستراتيجية جميع الإجراءات التي تتخذ في المنظمة بهدف تحقيق أداء أعلى، كذلك وتعتبر الإستراتيجية نشاطاً مستمراً يأخذ بعين الاعتبار القيم الإدارية والبيئية. لذلك فإن أغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد

الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة. وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحوّة ثقافية توضح مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التي تم ذكرها مسبقاً)، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تتعارض توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وأن أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي:

تبنى نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ تقسيم السلطات وعلوية القانون، عن طريق إخضاع الجميع للقانون و احترامه و التساوي أمامه و تنفيذ قراراته من كل الأطراف. نظام يقوم على الوضوح والمسؤولية .

1 -إنشاء نظام قضائي مستقل وصلب ونزيه، وتحريره من كل التأثيرات التي من الممكن أن تضعف عمله، والتقيد من قبل السلطة التنفيذية باحترام أحكامه.

2 -تفعيل القوانين المتصلة بمكافحة الفساد على كل الدرجات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لأصحاب المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد العقوبات المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة .

3 -تقوية مهمة المجالس الرقابية العمومية كمراقب الدولة أو دوائر الرقابة المالية والإدارية أو مجالس المظالم، التي تراقب قضايا سوء التدبير في مؤسسات الحكومة والجور في استعمال السلطة، والتقصير المالي والإداري، وانعدام الشفافية في الإجراءات المختصة بممارسة الوظيفة العامة.

4 -التشديد على الجانب الأخلاقي وتطوير الإنسان في مكافحة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وهذا عبر التركيز على دعوة كل الأديان لمحاربة الفساد بصوره المختلفة , وكذلك عن طريق قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بنزاهة ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك) .

5- منح الصحافة الحرية وتمكينها من الحصول على المعلومات وإعطاء الحماية للصحفيين للقيام بعملهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد وفعاليتها .

5 -منح الصحافة الحرية وتمكينها من الحصول على المعلومات وإعطاء الحماية للصحفيين للقيام بعملهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد وفعاليتها.

6 -تطوير الدور الشعبي في مقاومة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه المعضلة وأخطارها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمفكرين في مكافحة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية وال جماهيرية.

أساس مكافحة الفساد الإداري تم تحديد مسارين رئيسيين لمكافحة الفساد الإداري وهما:

المسار الأول : العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الاحترازية، ويشمل هذا المنحى استعمال كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منع وقوع حالات الانحراف.

المسار الثاني : ملاحقة المخالفين ومواجهة الرؤوس الفاسدة داخل الإدارة بشكل حازم تعد من الأولويات. ويتطلب هذا الاتجاه استخدام كل الوسائل الممكنة لعلاج قضايا الانحراف.

كما أن الطريقتين المذكورتين سابقاً ليست إحداها بديلاً عن الأخرى، بل تتكاملان معاً. وهما تشكلان نظاماً متكاملًا يسمى نظام مكافحة الفساد، الذي يهدف إلى احتواء الفساد والحد منه، ثم القضاء عليه. يعمل هذا النظام في اتجاهين، كل اتجاه يتضمن خططاً واستراتيجيات تمنع حدوث حالات الانحراف أو تعالجها .

- الخلاصة :

تظهر أشكال الفساد الإداري في العديد من المؤسسات، وهي مرتبطة بجميع مراحل تنفيذ العقد العام. تبدأ هذه المراحل من كيفية الاتفاق على العقد، وتستمر في الإجراءات المطلوبة والشروط، وتنتهي باختيار الطرف المتعاقد ومن ثم تنفيذ العقد. جميع هذه الخطوات تواجه مخاطر الفساد.

من الجدير بالذكر أن مرحلة الاتفاق هي الأكثر عرضة لانتشار الفساد الإداري، حيث تحدث منافسة كبيرة بين المتعاملين. يتم خلالها منح العقد والموافقة عليه. أما مرحلة التنفيذ، رغم أنها قد تسبب بعض الخلافات بين الإدارة والطرف المتعاقد، إلا أنها في كثير من الأحيان لا تصل إلى مستوى الفساد الإداري.

المراجع:

1. أبو شيخة، نادر احمد ، الفساد في الحكومة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: 1994.
2. الاعرجي، عاصم، نظريات التطوير والتنمية الإدارية. بغداد. مطبعة التعليم العالي: 1988.
3. جميعان، ميخائيل ، الانحراف الإداري - أسبابه وطرق علاجه، القاهرة بدون سنة .
4. داغر، منقذ محمد، جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها ومنظماهم للفترة (1992 - 1996) جامعة بغداد، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد: 1997.
5. الدليمي، باسم فيصل، الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد : 1999.
6. صالح، احمد علي، أمراض إدارية - تشخيص وعلاج. معهد التدريب والتطوير، بغداد : 1998.
7. صالح، احمد علي، تفويض الصلاحيات بين الضرورات والمحذورات. المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري: 1999.
8. القريوتي، محمد قاسم، أخلاقيات الخدمة العامة. الطبعة الأولى، عمان: 1985.
9. اللامي، مازن زهير، الفساد بين الشفافية والاستبداد. مطبعة دانية ، الطبعة الأولى ، بغداد: 2007.
10. Caiden and caiden. Administrative Corruption public administration review, Vol .37, jan: 1977
11. Dobel, j . Patrick. The Corruption of state American political science review,
12. Werner, simcha. New direction in the study of administrative corruption. Public administration review , Vol .43 : 1983.

13. Caiden and caiden. Administrative Corruption public administration review, Vol.37 ,jan: 1977.
14. Werner, simcha .New direction in the study of administrative corruption.
15. Dobel, j . Patrick. The Corruptionof state American political science review,.
16. Hill, R, jonez .balkin. Administrative corruption. Strategic management journal N0.4. 2006
17. الفطافطة، محمود، الفساد: الصورة الأخرى للهلاك: 2017 www.aman-palestine.org
18. دحلان، عبد الله صادق، قراءة في كتاب الفساد الإداري. 2014. <http://www.alwatan.com>